



للعلم فقط — وثيقة غير رسمية

UNIS/NAR/1494

4 آذار/مارس 2025

الانتشار الفتاك للمخدرات الاصطناعية يشكل تهديدا كبيرا على الصحة العامة ويعيد تشكيل أسواق المخدرات غير المشروعة، على حد قول الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

توصلت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2024 إلى ما يلي:

- المخدرات الاصطناعية غير المشروعة تأخذ في الانتشار وبتزايد استهلاكها
- يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات المنسقة من قبل الحكومات وغيرها لمعالجة المشكلة
- المخدرات الاصطناعية قد تتفوق على بعض المخدرات النباتية في المستقبل
- لا تزال هناك مشكلة في الحصول على أدوية تسكين الألم في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
- تدعم مبادرات وبرامج الهيئة الحكومات بشكل إيجابي لمواجهة هذه التحديات

فيينا، 4 آذار/مارس (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) - ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2024 أن الانتشار السريع للمخدرات الاصطناعية غير المشروعة يمثل مشكلة مميّزة تشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة. وتدعو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى وضع استراتيجية شاملة ومنسقة لمكافحة صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع، بسبل تشمل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويخلص تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى أن انتشار المخدرات الاصطناعية يعيد تشكيل أسواق المخدرات غير المشروعة بشكل جذري، وأن الجهات الإجرامية تسارع إلى استغلال الثغرات التنظيمية وإنتاج مواد اصطناعية جديدة تشكل خطراً كبيراً على الناس.

وقال جلال توفيق، رئيس الهيئة: "يمثل الانتشار السريع لصناعة المخدرات الاصطناعية غير المشروعة تهديدا عالميا كبيرا للصحة العامة يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة على البشرية. ونحن بحاجة إلى العمل معا لاتخاذ إجراءات أقوى ضد هذه المشكلة الفتاكة التي تؤدي إلى مئات الآلاف من الوفيات وإلى أضرار تفوق الوصف على المجتمعات."

ويبحث تقرير الهيئة في تحليله تطور صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها وتعاطيها ويحدد الاتجاهات والأنماط الرئيسية ذات الصلة. ويبيّن التقرير أيضا كيف تدعم مبادرات وبرامج الهيئة الحكومات في مواجهة هذا التحدي، ويقدم توصيات لصد ثغرات سياسات التنظيم الرقابي التي يستغلها المتجرون.

ومع تسجيل عدد كبير من الجرعات المفرطة المميّزة كل عام، يظهر أن المخدرات الاصطناعية أقوى من حيث الفعالية ومدة التأثير من المخدرات النباتية التي تحاكيها والطلب عليها أخذ في الازدياد.

وتتسم المخدرات الاصطناعية بسهولة صنعها والاتجار بها، ولا يتطلب ذلك سوى القليل من الخبرات التقنية أو العلمية، وتتنخفض حاجتها إلى العمالة والأرض الزراعية على عكس المخدرات النباتية. ويمكن أن يكون مقر صنعها في أي مكان وتتيح استخدام نفس المعدات لنواتج اصطناعية مختلفة. ويستطيع المتجرون تغيير أساليب الصنع والنقل والتسويق لإبقاء تكاليف التشغيل منخفضة مع رفع هوامش الربح، وكذلك للتقليل من مخاطر الاعتراض.

و"مع ظهور المواد الناشئة بسرعة واستخدامها في صنع المخدرات الاصطناعية على نحو غير مشروع، يصبح ذلك النشاط هدفا متحركا باستمرار، وتظل الجهات الفاعلة الإجرامية متقدمة على الآليات التنظيمية وتتصرف في كثير من الأحيان بوتيرة أسرع مما تستطيع أجهزة الإنفاذ مواكبته"، على حد قول رئيس الهيئة، جلال توفيق.

ولما كانت المخدرات الاصطناعية أقوى فعالية، يمكن للمتجرين إرسال شحنات أصغر حجماً يسهل إخفاؤها، ويستخدمون لذلك أحيانا الطائرات المسيرة وغيرها من تقنيات التهريب الجديدة.

وفي حين أن الطلب العالمي على المخدرات النباتية لا يزال يفوق العرض الحالي من المخدرات الاصطناعية، إلا أن مضبوطات المواد الاصطناعية بدأت تفوق مضبوطات بعض المخدرات النباتية.

وبالإضافة إلى ما تشكله المخدرات الاصطناعية عالية السمية من مخاطر صحية على الأشخاص الذين يتعاطونها، يمكن أن تتسبب تلك المخدرات في زيادة المخاطر على السلامة بسبب عمليات الصنع والاتجار الخطيرة، وقد يؤدي تخلص صانعي المخدرات غير المشروعة من النفايات الكيميائية إلى ضرر بيئي.

الإجراءات والمبادرات التي يجري اتخاذها للتصدي للمخدرات الاصطناعية

تساعد سلسلة من المبادرات التي وضعتها الهيئة الدول الأعضاء على التصدي لتوسع الاتجار بالمخدرات الاصطناعية وتزايد صنع مواد السلائف والسلائف الأولية التي تستخدم في صنع تلك المخدرات على نحو غير مشروع.

وتستخدم الحكومات المنصات والأدوات المختلفة التابعة للهيئة للتأكد من شرعية أو عدم شرعية الشحنات المشبوهة وتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية بشأن الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف الكيميائية.

استمرار أوجه عدم المساواة في الحصول على الأدوية المسكنة للألم

تستمر مشكلة توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية بأسعار معقولة على الصعيد العالمي.

ويمثل عدم المساواة في الحصول على هذه الأدوية مشكلة خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى والكاربيبي وأفريقيا، إذ لا تكفي مستويات الاستهلاك لتلبية الاحتياجات الطبية للسكان على نحو مناسب. ولا تزال منطقة جنوب آسيا هي المنطقة التي تسجل أدنى مستوى في العالم من حيث الاستهلاك المشروع للمسكنات الأفيونية.

ولا تعزى المشكلة إلى نقص المواد الخام الأفيونية، فالعرض العالمي لتلك المواد يتجاوز الطلب عليها، ولكن الاحتياجات المقدره للكثير من البلدان قد لا تعكس احتياجاتها الطبية الفعلية بشكل دقيق.

وتدعم الهيئة الحكومات في تعزيز قدرتها على تقدير وتقييم احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، وذلك من خلال برنامج الهيئة للتعليم الذي استخدمه مسؤولون من 154 بلدا.

ولجعل الأدوية المستعملة لإدارة الألم متاحة على نطاق أوسع وبأسعار أكثر تيسرا، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تدعو الهيئة البلدان التي تصنع المؤثرات الأفيونية إلى زيادة كميات صنعها.

ولا يزال ضمان الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية أثناء حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة من التحديات التي تثير قلق الهيئة. وفي التقرير، تلقي الهيئة الضوء على إجراءات خاصة يمكن استخدامها لتحسين الحالة.

التحديات والاتجاهات الإقليمية الناشئة

من المرجح أن تتوسع سوق المخدرات الاصطناعية في أوروبا بسبب العجز الذي يلوح في الأفق في المعروض من الهيروين بعد الحظر الذي فرضته سلطات الأمر الواقع في أفغانستان على زراعة خشخاش الأفيون في عام 2022.

وتتسارع وتيرة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها واستهلاكها في الشرق الأوسط وأفريقيا حيث توجد برامج محدودة للعلاج من المخدرات وإعادة التأهيل.

ولا تزال أفريقيا تتأثر على نحو شديد بالاتجار بالمخدرات مع وجود أدلة تشير إلى زيادة في تعاطي الكوكايين والأضرار المرتبطة به في البلدان الأفريقية، وربما يكون ذلك أثراً غير مباشر من عبور الكوكايين المتجه إلى أوروبا.

يعيق الاتجار بالمخدرات التنمية في أمريكا الوسطى والكاريبي، في حين لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية تشكل تحدياً خطيراً أمام بلدان أمريكا الشمالية.

وبينما سجلت البيرو أول انخفاض في زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة منذ ثماني سنوات، وصلت زراعتها في كولومبيا إلى أعلى مستوياتها في عام 2023. وفي الاتحاد الأوروبي، أبلغت الدول الأعضاء عن مضبوطات لكميات قياسية من الكوكايين للسنة السادسة على التوالي.

لا يزال سوق المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في شرق وجنوب شرق آسيا آخذاً في النمو.

لا تزال شحنات كبيرة من الكوكايين والميثامفيتامين تُهرَّب إلى أستراليا ونيوزيلندا عبر دول المحيط الهادئ الجزرية، وأفيد بأن تعاطي المخدرات أخذ في الازدياد في دول المحيط الهادئ الجزرية.

تقرير السلائف

يحدد تقرير السلائف الاتجاهات الرئيسية في التجارة المشروعة بالسلائف والاتجار بها. ولا تزال الهيئة تشدد على الدور الحاسم الأهمية للتعاون مع القطاع الخاص بوصفه استراتيجية فعالة لمنع تسريب المواد الكيميائية والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والاتجار بها.

وبناء على توصيات من الهيئة، أضافت لجنة المخدرات إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 سليفتين من سلائف الفنتانيل وسلسلتين من السلائف المحورة الوثيقة الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية (16 مادة في المجموع). وكانت قرارات الجدولة هي الأولى من نوعها لأنها شملت عدة مواد كيميائية ذات صلة وثيقة يمكن استخدامها جميعاً بنفس الطريقة في عمليات الصنع غير المشروع.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة شبه القضائية المستقلة المكلفة بتعزيز ورصد امتثال الحكومات للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وأنشئت الهيئة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، وينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضاء الهيئة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضواً بصفتهم الشخصية لولاية مدتها خمس سنوات.

* * * * *

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهاتف: 26060-4163 (1-43+)

البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

www.incub.org